رقم الوثيقة: MDE 20/001/2012 بتاريخ: 9 يونيو/حزيران 2012

تحرك عاجل

اعتقال محتجين وكتَّاب في عُمان

لا يزال أكثر من 21 شخصاً قيد الاحتجاز عقب سلسلة من الاعتقالات التي طالت نشطاء وكتاباً ومحامين ومدوِّنين، والتي بدأت في 31 مايو/أيار. وربما يكون هؤلاء في عداد سجناء الرأي.

وقد بدأت عمليات الاعتقال في 31 مايو/أيار عندما قام القسم الخاص في الشرطة العمانية باعتقال ثلاثة نشطاء حاولوا السفر إلى حقل النفط "فهود"، الذي يقع على بعد نحو 250 كيلومتراً إلى الجنوب الغربي من مدينة مسقط، بهدف توثيق إضراب عمال النفط الذي بدأ قبل أسبوع من ذلك التاريخ. وذُكر أن المعتقلين الثلاثة– وهم المحامي **يعقوب الخروصي** والناشطان **حبيبة الهنائي واسماعيل المقبالي** من "الفريق العماني لحقوق الإنسان" الذي أُنشأ حديثاً– اتُّهموا بالتحريض على الاحتجاجات. وقد احتُجزوا بمعزل عن العالم الخارجي لمدة خمسة أيام قبل السماح لهم بالاتصال بعائلاتهم. و في 4 يونيو/حزيران أُطلق سراح حبيبة الهنائي ويعقوب الخروصي بكفالة، بينما لا يزال إسماعيل المقبالي رهن الاحتجاز.

بعد ذلك نُفذ العديد من عمليات الاعتقال في 2 و 7 و 8 يونيو/حزيران. وفي 11 يونيو/حزيران، قبضت السلطات على ما لا يقل عن 22 شخصاً ممن كانوا يتظاهرون سلمياً أمام مقر قيادة الشرطة في مسقط، ومن بينهم المحامية البارزة **بسمة الكيومي**. وكان المحتجون يدعون إلى إطلاق سراح الأشخاص الذين قُبض عليهم منذ 31 مايو/أيار. وبعد فترة وجيزة أُطلق سراح اثنين من المعتقلين الذين قُبض عليهم في 11 يونيو/حزيران، والذين لا يقل عددهم عن 22 شخصاً.

وفي 16 يونيو/حزيران أُطلق سراح 10 معتقلين بدون تهمة بعد توقيعهم على تعهدات اعترفوا فيها بمخالفة القوانين، وبأنهم لن يكرروا أفعالهم. ولدى منظمة العفو الدولية أسماء 21 شخصاً ما زالوا محتجزين، ولكن الرقم الحقيقي ربما يكون أعلى من ذلك بكثير. ويُعتقد أن الأشخاص الذين ما زالوا قيد الاعتقال هم الذين رفضوا التوقيع على مثل تلك التعهدات.

وأعلن عدد من المعتقلين إضراباً عن الطعام احتجاجاً على استمرار اعتقالهم. وتدهورت الحالة الصحية لبعض المضربين عن الطعام؛ ففي 14 يونيو/حزيران أُدخل أحدهم، وهو **سعيد الهاشمي**، مستشفى سمائل بعد أن فقد الوعي، ثم أُعيد إلى

السجن. ولكنه نُقل مرة أخرى إلى المستشفى مؤخراً، ويُعتقد أنه مستمر في إضرابه عن الطعام، وأنه لم يُسمح لعائلته بزيارته بعد. ودُكر أن معتقلة أخرى ، وهي **باسمة الراجحي**، قد تقيأت دماً في الفترة الأخيرة.

يرجى كتابة مناشدات باللغة العربية أو بالإنجليزية أو بلغتكم الخاصة، تتضمن ما يلي:

- الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المعتقلين بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير والتجمع، ليس إلا؛
- طلب الكشف عن تفاصيل التهم الموجَّهة إليهم، ودعوة السلطات إلى أن تكون الإجراءات القانونية التي تُتخذ بحقهم متسقة مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة؛
- حث السلطات على ضمان حماية المعتقلين من التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة؛ والسماح لهم بالاتصال بعائلاتهم ومحامييهم والحصول على الرعاية الطبية التي يحتاجونها.

يرجى إرسال المناشدات قبل 31 يوليو/تموز 2012 إلى:

جلالة السلطان قابوس بن سعيد

رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع ووزير المالية

ديوان البلاط السلطاني

القصر

مسقط 113

سلطنة عمان

فاكس: 375 735 24 968+

المخاطبة: جلالة السلطان

معالي السيد حمود بن فيصل بن سعيد البوسعيدي

وزير الداخلية

وزارة الداخلية

ص ب 127

روي 112

مسقط

سلطنة عمان

المخاطبة: معالي الوزير

ويرجى إرسال نسخة إلى:

السيد محمد بن عبدالله الريامي

رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان

ص ب 29، الرمز البريدي 103

بريق الشاطئ

مسقط

سلطنة عمان

فاكس: 24648801 968+

بريد إلكتروني: enquiry@nhrc.om

كما يرجى إرسال نسخ إلى الممثلين الدبلوماسيين العمانيين المعتمدين لدى بلدانكم:

ويرجى إدخال العناوين الدبلوماسية المحلية أدناه:

الاسم	العنوان 1	العنوان 2	العنوان 3	رقم الفاكس	عنوان البريد الإلكتروني	المخاطبة

أما إذا كنتم تعتزمون إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه، فيرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل إرسالها.

تحرك عاجل

اعتقال محتجين وكتَّاب في عُمان

معلومات إضافية

أدت الاحتجاجات التي وقعت في عُمان في فبراير/شباط 2011، والتي أشعلت فتيلها الاضطرابات الشعبية التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إلى إجراء عدد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية. ففي 27 فبراير/شباط 2011 أمر رئيس الدولة السلطان قابوس باستحداث 50,000 وظيفة ودفع 150 ريال عماني شهرياً (حوالي 390 دولار أمريكي) كرواتب للعاطلين عن العمل، وذلك استجابةً لمطالب المحتجين. وفي 7 مارس/آذار أجرى السلطان قابوس تعديلاً وزارياً وإعادة هيكلة على نطاق واسع، وطردَ عدداً من الوزراء.

بيد أن السلطات العمانية استمرت في فرض قيود صارمة على حرية التعبير والتجمع، واستمرت الاحتجاجات ضد السلطات بشكل متقطع منذ مارس/آذار 2011. وطالب المحتجون بمزيد من حرية الصحافة ومحاسبة بعض الوزراء الحاليين والسابقين على الجرائم المزعومة التي اقترفوها أثناء تبوؤهم لمناصبهم. وفي عام 2011 قُبض على عشرات الأشخاص وقُدم العديد منهم إلى المحاكمة، حيث ذُكر أن رجلاً واحداً، على الأقل، لقي حتفه عندما قامت الشرطة بتفريق المحتجين في مدينة صحار بالقوة.

وكان عدد من النشطاء الذين قُبض عليهم في حملة القمع الأخيرة قد اعتُقلوا في عام 2011. فعلى سبيل المثال، كانت بسمة الكيومي، التي قُبض عليها في 11 يونيو/حزيران 2012، قد اعتُقلت سابقاً في 14 مايو/أيار 2011 خلال مشاركتها في مظاهرة احتجاج سلمية أمام مجلس الشورى بمسقط، مع أربعة عشر شخصاً آخر، وأُطلق سراحها بكفالة بعد يومين عقب اتهامها بالمشاركة في تجمع غير مشروع (أنظر التحرك العاجل رقم 124/11 "محتجون معتقلون عرضة للخطر" على الرابط: http://www.amnesty.org/en/library/info/mde20/003/2011؛ و"إطلاق سراح محتجين وبقاء آخرين قيد الاحتجاز" على الرابط:http://www.amnesty.org/en/library/info/mde20/004/2011 .كما استُهدف عدد من المدوّنين والصحفيين في السنوات الأخيرة بعد انتقادهم الحكومة.

وعقب القبض على ثلاثة نشطاء في 31 مايو/أيار أصدر الادعاء العام العُماني عدداً من البيانات، قال في أحدها إنه سوف يتخذ كافة الإجراءات القانونية المناسبة ضد كل من ينشر في وسائل الإعلام أو على الانترنت "كتابات مسيئة ودعوات تحريضية بحجة حرية التعبير عن الرأي". وفي 10 يونيو/حزيران أكد المدعي العام وقوع تلك الاعتقالات في صحيفة "تايمز أوف عُمان" بالقول: "إننا نضع المدونين الذين يستخدمون مثل هذه المنابر تحت الرقابة."

وقال بيان آخر صدر عن المدعي العام ونُشر باللغة الإنجليزية على موقع وكالة الأنباء العمانية في 13 يونيو/حزيران:

"نظراً لتزايد المشاركات والكتابات المسيئة في المنتديات الحوارية ومواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الهواتف النقالة، المتضمنة عبارات شتم وقذف وإساءة وبث الإشاعات والتحريض على الاعتصامات والإضرابات مما يتنافى مع قيم وأخلاق المجتمع العماني ومبادئ حرية التعبير وأهداف النقد البناء ، الأمر الذي من شأنه الإخلال بالأمن الوطني والإضرار بالمصلحة العامة ، متجاوزين بذلك أحكام ونصوص القوانين المعمول بها... فقد تم مؤخراً إلقاء القبض على مجموعة من أبرز المسيئين والمحرضين، وسيتم التحقيق معهم وتقديمهم للجهات القضائية وفق الإجراءات القانونية المعمول بها في هذا الشأن. "

الأسماء: يعقوب الخروصي، حبيبة الهنائي، إسماعيل المقبالي، سعيد الهاشمي، بسمة الكيومي، وباسمة الراجحي.